

وزارة التجهيز والنقل توضح

إذ أنسد للاولى منها مقطع قصبة تادلة ببني ملال، وقد انتهت الأشغال به منذ أكثر من سنة وتم فتحه في وجه حركة السير منذ يوم 17 ماي المنصرم، فيما أنسد للشركة الثانية مقطع برشيد ببني احمد وهو الآن في أطواره النهائية.

ويخصوص موضوع إنهاء الشركة الصينية لعقود العمل مع أجرائها، فقد أبرز البلاغ التوضيحي للوزارة أن الأمر يُؤطره قانون الشغل ولا علاقة مباشرة له بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك.

صفقات بالدرارهم أو الملايير يخضع لقانون الصفقات العمومية وتحت إشراف لجز تتمتع بكمال الاستقلالية وتحمل مسؤوليتها الكاملة في نتائج طلبات العروض، وهو القانون الذي يتبع لأي شركة تضررت من نتائج طلبات العروض هاته، إمكانية اللجوء إلى القضاء، طلبا لإنصافه، يبرز مضمون البلاغ ذاته.

وأوضح هذا الأخير أن الطريق السيار برشيد- بني ملال عرف تدخل شركتين صينيتين وليس شركة واحدة،

في بلاغ توضيحي، توصلت «صحيفة الناس» بنسخة منه، أكدت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك أن المقال الصادر بالجريدة بتاريخ سبعة يوليو المنصرم تحت عنوان شركة صينية تحصل على صفقات بالللايير والرياح في ورطة، أقحم اسم الوزير بغير وجه حق في موضوع يوحى بأن هناك شبهة في حصول هذه الشركة على صفقات متعلقة ببناء، الطرق السيارة، وواقع الحال يؤكد أن حصول أي شركة وطنية كانت أو أجنبية على